مجلة جامعة الملك سعود، م١٠، الآداب (١)، ص ص ٣٥-٥١ (١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م).

رسالة فيما يفيد واو العطف
لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ): دراسة وتحقيق

محمد حسين أبو الفتوح
أستاذ مشارك، معهد اللغة العربية، جامعة الملك سعود،
الرياض، المملكة العربية السعودية
(قدم للنشر بتاريخ ٢٢/ ٧/ ١٤١٦هـ، وقبل للنشر في ٩/ ٢/ ١٤١٧هـ)

ملخص البحث. توضح هذه الرسالة ما يأتي :
١ ـ واو العطف يفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم (المعنى والإعراب).
٢ ـ واو العطف قد يفيد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب فقط.
٣ ـ واو العطف يفصح عن معطوف عليه مقدر لا ترتبط الجمل بعضها ببعض بدون هذا المقدر، وكذلك الحال مع الفاء وثم وبل.

المقدمة

اهتم علماء النحو والبلاغة بمواضع العطف وبحروف عطف النسق ومعانيها. وحروف العطف هي: الواو، والفاء، و (ثم) و (حتى) وتقتضي التشريك في اللفظ والمعنى مطلقًا، و (أم) و (أو) ويقتضيان التشريك في اللفظ والمعنى بشرط ألا يقتضيا إضرابا، أما (لكن) و (بل) و (لا) فإنها تشرك المعطوف مع المعطوف عليه في الإعراب دون المعنى، أي في اللفظ دون المعنى.

ولكل من هذه الحروف معنى وموضع مناسب له، له فائدته وتأثيره في التركيب ليكون مقبولاً وحسنًا.

وقد تناول المؤلف الواو، وجعلها عنوانًا لرسالته، فهي أم باب العطف ولا تفيد إلا مجرد الاشتراك بين المتعاطفين في المعنى والإعراب، مع معـــنى التغير والتناسب بين

المتعاطفين بخلاف غيرها من حروف العطف، فإنها تفيد معنى مخصوصًا زائداً على مجرد الاشتراك مستدعيًا نسبة مخصوصة بين الجمل، كالتعقيب والتراخي مع الاشتراك.

وإذا أمعنّا النظر في كتب النحو فنجد أن النحاة قد انصب كلامهم على العامل وأثره في الفعل أو الاسم بعد الواو أو الفاء، كما جرى خلاف بين النحاة حول كون الواو لمطلق الجمع أو للترتيب.

وقد يكون لترك العطف بحروف العطف فائدة في التركيب وفي المعنى، ومن ثم كان باب الفصل والوصل في علمي النحو والبلاغة، وكانت أبواب التوابع وهي عطف البيان والبدل والتوكيد والصفة، وكل هذه سميت توابع بمعنى أنها تتبع ما قبلها في الإعراب بدون واسطة حرف من حروف العطف، فلا يصح فصلها بحرف العطف (الواو) إلا لمغزى ومعنى ليس من معاني حروف العطف، وذلك مثل واو الثمانية التي تفيد لصوق الصفة بالموصوف.

أما التابع بواسطة حرف من حروف العطف فهو عطف النسق، والتعبير بالنسق من عبارات الكوفيين والعطف من عبارات البصريين.

وأول هذه الحروف هو حرف الواو، وقد أشار المؤلف باختصار إلى أنها لمطلق الجمع أي التشريك.

وترك الكلام عن الخلافات التي بين النحاة في كونها لمطلق الجمع أو للترتيب، واكتفى بالإشارة إلى أنها لمطلق الجمع، ثم وجه كلامه إلى المواضع المناسبة للواو دون الفاء أو الفاء دون الواو وإلى حسن وبلاغة وقوعهما في مواضعهما وكون هذا الموضع مقبولاً حسنًا وله أثره في النفس، حتى أطلق على الواو أو الفاء لفظ الفصيحة إذا وقعا في موضعهما المناسب لهما، أو أنهما أفصحا عن محذوف مقدر، وكذلك بالنسبة للحرف (بل)، وهذا هو ما أوضحه الجرجاني في كتابه *دلائل الإعجاز* في باب الفصل والوصل وغيره ممن سبقه.

وهذا الموضوع مما يشغل بال النحاة وعلماء البلاغة، وهو ما نحتاج إليه في دراستنا لمادة النحو ليتعانق النحو وعلم المعاني، ولا ينصب كلامنا واهتمامنا على الإعراب والعامل وأثره دون مراعاة المعاني التي لهذه الحروف في التراكيب.

وهذا مما جعلني أختار تحقيق هذه المخطوطة، إذ هي تعد إثارة جديدة في تدريس النحو وإحياء معاني النحو التي عني بها علماؤنا الأوائل من نحاة وبلاغيين ومفسرين .

أولاً : التعريف بالمؤلف

هو شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا، شيخ الإسلام، الرومي، الحنفي، كان جده من أمراء الدولة العثمانية ونشأ في حجر العز والدلال، وكان رفيق السلطان سليم الأول في اتجاهه نحو الشام ومصر سنة ٩٢٢هـ،(١) إذ كان من عادة الأمراء في حروبهم وتنقلاتهم أن يصطحبوا معهم العلماء .

غلب على ابن كمال باشا حب الاشتغال بالعلم وهو شاب، فقرأ من الأصول والفروع ما هيأ له أدوات الاجتهاد، ويعد من المجتهدين، فقد جعله اللكنوي من أصحاب الترجيح ومن المقلدين القادرين على تفضيل بعض الروايات على بعض .(٢)

موطن ولادته وتاريخها

ولد أحمد بن سليمان بن كمال باشا في أدرنة بتركيا ولم أعثر في المراجع على تاريخ ولادته .

وفاتـــــه

توفي ابن كمال باشا سنة ٩٤٠هـ في دار السلطنة العثمانية حيث كان مفتيًا فيها إلى أن توفي .(٣) وقيل إنه توفي سنة ٩٤٢هـ،(٤) ولكن أكثر المراجع اتفقت على أن وفاته في سنة ٩٤٠هـ.

معاصروه

أهم معاصريه جلال الدين السيوطي في مصر، واختلف العلماء في أيهما أدق نظرًا، قال عنه صاحب الفوائد البهية : كان في كثرة التأليف وسعة الاطلع في الديار

---

(١) تقي الدين عبدالقادر التميمي التقي الغزي (ت ١٠١٠هـ)، *الطبقات السنية في تراجم الحنفية*، تحقيق عبدالفتاح الحلو، ط١ (القاهرة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية)، ١ : ٤١١ .

(٢) محمد عبدالحي بن محمد عبدالحليم الأنصاري الهندي اللكنوي أبو الحسنات (ت ١٣٠٤هـ)، *الفوائد البهية في تراجم الحنفية* (القاهرة : مطبعة السعادة، ١٣٢٤هـ)، ٢١، ٢٢ .

(٣) اللكنوي، *الفوائد البهية*، ٢٢ .

(٤) مجلة *المقتبس*، ٧، جـ١٠ (١٩٠٦م)، هامش .

الرومية كجلال الدين السيوطي في الديار المصرية، وعندي أنه أدق نظراً من السيوطي وأحسن فهمًا ثم استدرك صاحب الفوائد البهية قائلاً: ولكن لا يساوي السيوطي في فنون الحديث، فالسيوطي أوسع نظراً وأدق فكراً في فنون الحديث.[٥]

المناصب التي شغلها

١ ـ تولى القضاء بمدينة أدرنة في ولاية الأناضول.

٢ ـ تولى التدريس في دار الحديث بأدرنة وفي مدرسة السلطان يزيد خان بأدرنة.

٣ ـ تولى أخيراً الإفتاء في القسطنطينية وصار بها مفتيًا إلى أن توفي سنة ٩٤٠هـ.

مؤلفاته

ألف مؤلفات كثيرة في مختلف العلوم أذكر بعضها على سبيل المثال:

١ ـ في التفسير

١ ـ تفسير *القرآن العزيز*، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزادة، استانبول برقم ٧٩٧٧.

٢ ـ حواش على *أوائل تفسير البيضاوي*، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزادة، استانبول.

٢ ـ في الحديث

١ ـ شرح *الجامع الصحيح للبخاري*، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزادة، استانبول.

٢ ـ شرح *مصابيح السنة للبغوي*، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزادة، استانبول.

٣ ـ الطبقات

١ ـ طبقات الفقهاء، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزداة، استانبول.

٢ ـ طبقات المجتهدين، مخطوط، مكتبة سراي طبقوزادة، استانبول.

٤ ـ في الأصول

١ ـ *تغيير التنقيح في الأصول*. استانبول: مطبعة سي ـ ڤلجانجيلر بقوشندة رضا، د. ت.

---

(٥) انظر التعليقتين رقم ٢، ٣.

٥ ـ في البلاغة

١ ـ تغيير *مفتاح العلوم للسكاكي*، مخطوط، مكتبة أسكوريال، مدريد، وفي قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود، رقم ٨٨٩.

٦ ـ في اللغة

له عدة رسائل في اللغة قيل إنها تزيد على ثلاثمائة رسالة، كما ألف في غير العربية مثل الفارسية والتركية.

٧ـ في الصرف

مراح المراح في علم الصرف لابن مسعود بشرح *دلكنقوز وابن كمال باشا*. القاهرة، ١٩٣٧م.

ثانيًا : توثيق المخطوطة

١ ـ وصف المخطوطة

عثرت على نسختين :

الأولى: مخطوطة في الجامعة الإسلامية برقم ٣٩٧٨/ ٣٠ (نحو ـ لغة)، بعنوان *رسالة فيما يفيد واو العطف*، ثلاث صفحات، في الصفحة الأولى أربعة عشر سطرًا، وفي الثانية خمسة وعشرون سطرًا، وفي الثالثة سبعة أسطر، وهي واضحة إلا أن بها بعض الأخطاء.

الثانية : نسخة في جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات برقم ٢٦٢٢ ضمن مجموعة في سبع لقطات، أي في عدة رسائل أخرى وكلها منسوبة لابن كمال باشا، ومنها رسالة باللغة الفارسية، حيث إنه كان يجيد الفارسية.

ويبدو أن الرسالتين اللتين باللغة العربية رسالة واحدة للتشابه بينهما في عدد الصفحات والأسطر.

٢ ـ نسبة الرسالة إليه

رسائله في اللغة العربية وغيرها استهلها بعبارة «الحمد لوليه والصلاة على نبيه.» انظر الرسائل المحققة، ومنها رسائل خمسة حققها ناصر الرشيد (النادي الأدبي

بالرياض)، ومحمد حسين أبو الفتوح حقق في اللغة رسالتين (انظر مجلة *الدارة*، عدد ربيع الآخر، جمادى الأولى، وجمادى الآخرة سنة ١٤١٠هـ، وغيرهما).

وبالإضافة إلى هذا، إني وجدت عبارة في المخطوطة نقلاً عن كتاب *مفتاح العلوم*، في كتابه المخطوط بجامعة الملك سعود بقسم المخطوطات بعنوان تغيير المفتاح، وبرقم ٨٨٩، بالورقة ٢٨ في الكتاب.

وفي مكتبة العثمانية بحلب رقم ٨٨٦، وهذه العبارة (وقل لي: عطف على مقدر، ارجع إلى نفسك وقل لي مثل بشار)، وهذا كما سيأتي في التحقيق.

وهذا مما يؤكد أن الرسالة لابن كمال باشا، وبجانب هذا ما كتب في المجموعة التي من ضمنها المخطوطة أنها لابن كمال باشا.

ثالثًا: منهج المؤلف والقيمة العلمية للرسالة

كانت أقوال العلماء من أدباء ومفسرين قدامى ومتأخرين موضع عناية ابن كمال يوثق اللغة بالأوائل ولكنه مع ذلك يدرس ويعلل ويصحح وينقد، فهو يعد من المجتهدين في تفضيل بعض الروايات على بعض، ولم يلتزم مذهبًا معينًا أو مدرسة معينة من المدارس النحوية، بل يختار وينقد ويصحح بأدلة وبمقارنة بين الآراء فيوضح الصواب أو الخطأ، فاتسمت أبحاثه وكتبه بالنقد والتحليل غير تابع لمدرسة أو مذهب معين، ولذلك قد يؤيد مرة النحاة البصريين وأخرى الكوفيين وغيرهما.

كما أن رسائل ابن كمال في اللغة والنحو جمعت بين علمي الأصول والنحو، وهذا كما في رسالته التي بعنوان *من التبعيضية*، حققها محمد حسين أبو الفتوح، بجامعة الملك سعود.

وأيضًا جمعت بين علمي النحو والبلاغة، وهذا كما في رسالته التي نحن بصددها، فقد أشارت إلى موضوع الوصل، وإلى المواضع المناسبة لحروف العطف، بيد أنه لم يصرح بموضوع الفصل، لأن الوصل لا يكون إلا بالواو وحروف العطف الأخرى؛ أما العطف بغير الواو، فله معان مخصوصة زائدة على مجرد الاشتراك، كالتعقيب والتراخي مع الاشتراك.

وهو بذلك أشار إلى موضوع الوصل ولم يتناول ترك الوصل، فلم يعط هذا

الموضوع حقه كاملاً، وهذا لأن كلامه انصب على موضوع ذكر الواو والعطف بغيرها وأنها قد تعطف على محذوف مقدر.

رابعًا: الدراسة

استهل ابن كمال رسالته بما اتفق عليه أكثر النحاة واشتهر فيما بينهم، وهو أن واو العطف لا يفيد سوى الاشتراك، أي لمطلق الجمع، بمعنى أنها تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الحكم من غير دلالة على تقدم أو تأخر أو مصاحبة، وهو ما عليه المحققون من العلماء، وقد ذكر سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه أنها للجمع المطلق. (٦)

فابن كمال (المؤلف) في هذا مال إلى رأي البصريين مخالفًا في ذلك قرطبا وثعلبا وغيرهما. (٧) ومال إلى رأي البصريين بإشارة مختصرة ولم يذكر كلا الرأيين وحجة كل منهما. وجاء في السطر الثالث من الرسالة قوله: «ولذلك صار العطف به على ماليس حكم إعراب التعاطي.» وفي هذه العبارة خطأ وسقط؛ أما السقط فتصويبه كما أرى (على «ما ذكر» ليس له حكم. . .)؛ وأما الخطأ ففي قوله: «التعاطي» وصوابها: «التعاطف.» ولم تذكر هذه العبارة في كتب النحاة المتقدمين، وكان الأولى بالمؤلف أن يأتي بمثال لهذا التعبير الذي ذكره، ولكنه التزم منهج الاختصار، وهو بهذا يقصد التشريك. . . إلخ. ولذلك صوبت هذه العبارة كما هو واضح في التحقيق، لتكون العبارة واضحة ومتفقة مع موضوع الرسالة وما تهدف إليه.

---

(٦) أبو بشر بن عمرو بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، *كتاب سيبويه* (القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٣١٦هـ)، ١: ٢١٨؛ ٢: ٣٠٤.

(٧) بدر الدين أبو محمد حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، *الجنى الداني في معاني الحروف*، تحقيق فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، (حلب: دار الأصمعي، ١٩٧٣م)، ١٥٨، ١٥٩؛ ونور الدين أبو الحسن علي الأشموني (ت ٩٠٠هـ)، *حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، ط٢ (القاهرة: بولاق، ١٢٨٠هـ)، ٣: ٩١؛ وجمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، مغني *اللبيب* (القاهرة: مطبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د. ت.)، ٢: ٣١؛ وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، همع *الهوامع*، شرح جامع *الجوامع* (بيروت: دار المعرفة، د. ت.)، ٥: ٢٢٤.

وهذه العبارة الثانية من المخطوطة بعد التصويب كالآتي: (ولذلك صار العطف به على ما «ليس كما ذكر»، ليس له حكم إعراب التعاطف) وهو بهذا يقصد التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب فقط ولا يتجاوز ذلك إلى المشاركة في المعنى. وهذا نادر، إذ أن الإعراب فرع المعنى، ولكن عندما لا يقصد التشريك في المعنى يأخذ المعطوف من المعطوف عليه الإعراب فقط، أي يتبعه في الإعراب فقط دون المشاركة في المعنى بينهما، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم﴾ بجر الأرجل، والعطف في هذا هو عطف مفردات. أما على قراءة النصب في الأرجل، فالعطف حينئذ يكون عطف جملة على جملة، والنحاة يقولون: إنه جر على الجوار، وسوف أوضح القصد من عطف (الأرجل) على (الرؤوس) في التحقيق.

فعلى الجملة: إن ابن كمال (المؤلف) اتخذ منهج الاختصار في التعبير عن رأيه وفي مخالفة بعض النحاة أو موافقتهم، وفي بيان العطف بالواو الذي يحمل فكرة التشريك في الإعراب فقط دون المعنى.

منهج ابن كمال في الاستشهاد والتمثيل بكلام العلماء

ومما ظهر في هذه الرسالة أن ابن كمال، بجانب أنه يستشهد بالقرآن الكريم وبالشعر، فإنه يتمثل بكلام العلماء من مؤلفاتهم فجعله نموذجًا يتمثل به وهذا كما في قوله: قول العلامة السكاكي في *المفتاح*: (وقل لي مثل بشار)، فإنه عطف على مقدر أي ارجع إلى نفسك وقل.[٨]

وكذلك ضرب أمثلة بما جاء في كتب التفسير من كلام المفسرين، ومثل ذلك ما جاء في حوار آدم ـ عليه السلام ـ مع قابيل، إذ يستشهد بقول آدم ـ عليه السلام ـ لابنه قابيل: (بل قتلته) في رد قول قابيل: (ما كنت عليه وكيلا).

والمؤلف في هذا كله يوضح لنا المواضع التي تكون فيها الواو أفصح من الفاء أو العكس وكذلك مع (بل)، وهذا ما عُني به العلماء الأوائل من أمثال سيبويه إلى عبدالقاهر الجرجاني.

وهكذا نجد هذه الرسالة - على قلة عدد صفحاتها - أثارت موضوعات كثر

---

(٨) يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي أبو يعقوب (ت ٦٢٦هـ)، *مفتاح العلوم*، ط٢ (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م)، ١٧٣.

حولها الجدال واهتم بها العلماء نحاة وبلاغيين .

ومن ثم نلاحظ أهمية هذه الرسالة لأنها أثارت أبحاثًا في النحو والبلاغة ، وهي :

الأول : أن العطف بالواو لا يلزم منه التشريك بين المعطوف والمعطوف عليه في المعنى ، ويكفي التشريك في الإعراب ، مع أن المشهور في كتب النحو أنك إذا أردت التشريك عطفت وإذا لم ترد التشريك فلا تعطف ؛ وذلك لئلا يوهم العطف خلاف المقصود .

ولهذا كان تعبير ابن كمال دقيقًا حينما قال (فليس له حكم إعراب التعاطف) ، أي ليس للمعطوف والمعطوف عليه التشريك في المعنى والإعراب معا ، ويكفي التشريك في الإعراب فقط .

الثاني : أن حروف العطف تفيد معنى وراء التشريك ، حيث قال : [وليس الأمر كذلك فإنه (أي الواو) يفيد سوى الاشتراك أمراً يقتضيه المقام فينظر فيه وجه العطف] ويقصد بذلك أن الواو تفصح عن محذوف مقدر يرتبط الكلام به .

الثالث : أشار ابن كمال إلى أن الواو يحسن في مكان لا يحسن فيه أن تحل الفاء مكانه ، وقد نبه الإمام عبدالقاهر الجرجاني إلى أن الفاء والواو وثم و أو وما شاكلها من حروف العطف تشترك في أنها تفيد الشركة بين المعطوف والمعطوف عليه ، ووراء ذلك فروق تحددها معاني كل ، وهذا هو توخي معاني النحو على حسب الأغراض التي تؤوم . . . إلخ .

إلا أن ابن كمال في رسالته يعيد إلينا هذه الأقوال من العلماء المتقدمين لكي يتذكرها الدارسون والباحثون ، وتبقى في مخيلتهم يتأثرون بها وتؤثر في أساليبهم .

مآخذ تؤخذ على المؤلف

١ ـ اختصر في التعبير عن مراده فلم يمثل لكل ما أراده ولو بمثال واحد .

٢ ـ لم يستشهد لبيان ما أورده من حديث عن مواضع الواو والفاء من القرآن الكريم ومن الحديث النبوي والشعر العربي إلا نادراً واكتفى بقوله : ونظائر هذا في كلام الله كثير .

٣ ـ الرسالة لم توف بما يشير إليه العنوان فعنوانها يتناول أيضًا الوصل بالواو وتركه .

٤ ـ العطف بالواو يشير إلى نظم الجملة وتعادل المفردات فيها في الجمل المتعاطفة ، فهو لم يوفق في إيضاح هذا .

خامسًا: التحقيق
رسالة فيما يفيد واو العطف
لأحمد بن سليمان بن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)

الحمد لوليه والصلاة على نبيه، أما بعد:

فنقول: قد اشتهر فيما بينهم أن حرف الواو لا يفيد سوى الاشتراك،(٩) ولذلك صار العطف به على ما ليس له حكم،(١٠) إعراب التعاطي.(١١)

وليس الأمر كذلك فإنه قد يفيد سوى الاشتراك أمراً يقتضيه المقام فينظر وجه العطف به في الكلام، وقد أفصح عن هذا العلامة الزمخشري في *الكشاف*، حيث قال

---

(٩) أي الاشتراك في الفعل أو شبهه.

(١٠) أي الاشتراك في المعنى والإعراب.

(١١) في هذه العبارة من أول قوله: (ولذلك صار العطف به على ما ليس له حكم إعراب التعاطي) سقط وخطأ وصوابه حسب السياق وما يرمي إليه موضوع الرسالة كالآتي: [ولذلك صار العطف به على ما «ليس كما ذكر» ليس له حكم إعراب التعاطف] فالعبارة التي سقطت هي (ليس كما ذكر) وصواب (التعاطي): التعاطف.

وبيان ذلك: أن ابن كمال ذكر في مستهل رسالته أن الواو لا يفيد سوى الاشتراك، ويعني بلفظ (الاشتراك) الاشتراك في المعنى والإعراب بين المتعاطفين.

فإذا لم يفد العطف الاشتراك في المعنى والإعراب معا كان العطف ليس له حكم إعراب التعاطف الذي يقتضي الاشتراك في المعنى والإعراب معا.

فقصد ابن كمال بهذا الاشتراك بين المتعاطفين في الإعراب فقط ولا يتجاوز ذلك إلى المشاركة في المعنى، وهذا نادر، إذ إن الإعراب فرع المعنى، ولكن عندما لا يقصد التشريك في المعنى، يتبع المعطوف المعطوف عليه في الإعراب فقط دون المشاركة في المعنى بينهما، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿فامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ [سورة المائدة، الآية ٦]، بجر الأرجل عطفًا على الرؤوس، والعطف في هذا هو عطف مفرد على مفرد.

وفي هذه الآية يقول الزمخشري: «الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة، تغسل =

في تفسير قوله تعالى : ﴿ولقد آتينا داود وسليمان علمًا وقالا الحمد لله الذي فضلنا على كثير من عباده﴾ .(١٢)

فإن قلت : أليس هذا موضع الفاء دون الواو كقولك : أعطيته فشكر ومنعته فصبر ، قلت : بلى ولكن في عطفه بالواو بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم وشيء من مواجبه فأضمر ذلك وعطف عليه التحميدة(١٣) كأنه قال : ولقد آتيناهما علما فعملا به وعلّماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة وقالا الحمد لله الذي فضّلنا . انتهى كلامه .

وعلى هذا القياس تقول في تفسير قوله تعالى : ﴿فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها﴾ .(١٤)

= بصب الماء عليها ، فكانت مظنة الإسراف المذموم المنهى عنه فعطف على الثالث الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصار في صب الماء عليها» [*الكشاف* ، ٢ : ٢٧٤] .

وقد قال نحاة في هذه الآية : إن الجر على الجوار ، وقالوا هذا لأن العطف يقتضي الاشتراك في المعنى والإعراب معا ، فلما لم يفد الاشتراك في المعنى ، أي في الفعل (فامسحوا) قالوا : إنه جر على الجوار .

وهذا من المواضع التي انفردت بها الواو عن غيرها من حروف العطف في جواز الجر على الجوار بالعطف بها . وانظر رسالة دكتوراه ، في دراسة وتحقيق كتاب *الفاخر في شرح الجمل* لعبد القاهر الجرجاني ، شرح الشيخ محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي (٦٤٥-٧٠٩هـ) بكلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر (١٩٧٤م) ، ٤ : ١٥٩٥ .

هذا على قراءة جر (الأرجل) ، أما على قراءة نصب الأرجل ، فإن العطف يكون عطف جملة على جملة ، وهما جملتان إنشائيتان ، أي عطف جملة ﴿واغسلوا أرجلكم﴾ مع الفعل المقدر على جملة ﴿فامسحوا برؤوسكم﴾ [انظر القراءة في *إتحاف فضلاء البشر* ، ١٩٨] .

(١٢) سورة النمل ، الآية ١٥ ، ونص ما جاء في *الكشاف* ، ٣ : ٣٥٢ : «فإن قلت : أليس هذا موضع الفاء دون الواو ، كقولك : أعطيته فشكر ومنعته فصبر؟ قلت : بلى ولكن عطفه بالواو إشعار بأن ما قالاه بعض ما أحدث فيهما إيتاء العلم وشيء من مواجبه فأضمر ذلك ثم عطف عليه التحميد ، كأنه قال : ولقد آتيناهما علما فعملا به وعلّماه وعرفا حق النعمة فيه والفضيلة ا.هـ. »

(١٣) جاء في المخطوطة (التحميدة) والصواب طبقا لما جاء في *الكشاف* : (التحميد) .

(١٤) سورة النمل ، الآية ٤٤ .

فإن قلت: أليس هذا موضع الفاء دون الواو، كقولك حَسبه عدوا فاحترز عنه.

قلت بلى، ولكن في عطفه بالواو إشعار بأن ما ذكر بعض ما أحدث فيها حسبانه لجة وشيء من مواجبه، فأضمر ذلك، ثم عطف كشف الساقين، كأنه قيل: فلما رأته حسبته لجة فشمرت ذيلها وكشفت عن ساقيها.

ولقد أخطأ البيضاوي(١٥) ههنا حيث حسب أن حق المقام الفاء دون الواو على ما كشف عنه قوله في تفسير ما ذكر: فلما أبصرته ظنته ماء راكدًا فكشفت عن ساقيها.(١٦)

وقس على هذا عطف (يقول) في قوله تعالى: ﴿يوم ينظر المرء ما قدمت يداه ويقول الكافر ياليتني كنت ترابا﴾(١٧) فإنه بعض المرتب على ما قبله، فأضمر ذلك ثم

---

(١٥) هو القاضي ناصر الدين أبو سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت ٧٩١هـ).

(١٦) *أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي*، ط١ (القاهرة: مكتبة الجمهورية المصرية، د. ت.)، ٣١٩.

(١٧) سورة النبأ، الآية ٤٠، والحق يقال: إن كل ما أورده المؤلف يشير إلى دراسة جديرة بالبحث في الفروق بين الواو والفاء. فقد جاءت الآيات المتشابهة في القرآن الكريم مرة بالواو وأخرى بالفاء، وهذا كما في قوله تعالى في سورة البقرة، الآية ٣٥: ﴿وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدًا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾. ثم جاءت الفاء في قوله تعالى في سورة الأعراف، الآية ١٩: ﴿ويا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة فكلا من حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين﴾. فقد يظن أن تأتي الفاء مكان الواو وبالعكس دون الفرق بينهما، ولكن هاتين الآيتين توضحان الفرق بين الواو والفاء.
فالقول في آية سورة البقرة مسند إلى الله - سبحانه - فناسب ذلك الجمع المطلق بين الأكل والسكن، وفي الثانية لم يسند القول إلى الله، فجاء الأكل مترتبًا على السكن، وقد ناسب هذا الإسناد أن يقول: رغدا حيث شئتما ولم يذكر الرغد في الثانية وقال: من حيث شئتما، فجعله أقل عمومًا بإدخال (من): انظر: جلال الدين عبدالرحمن بن كمال الدين أبي بكر السيوطي، *الإتقان في علوم القرآن* (بيروت: دار المعرفة، ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٦م)، ٣: ٣٤٠.
ومثل هذا كثير في القرآن الكريم؛ أما في الحديث النبوي، فترى الفاء وهي تنطق، بمعنى التعقيب، بحيث لا يصلح مكانها الواو الذي يدل على مطلق الجمع، وهذا كما في الحديث في كتاب المغازي، باب ٧٨، في *صحيح البخاري*، شرح وتصحيح مصطفى ديب البغا (دمشق: دار القلم، ١٩٨١م): «فأخبرني سعيد بن المسيّب أن عمر قال: والله ما هو إلا أن سمعت أبا بكر تلاها فَعَقِرتُ حتى ما تُقلّني رجلاي وحتى أهويت إلى الأرض حين سمعته تلاها، علمت أن النبي - ﷺ - قد مات.» والذي يدل على معنى التعقيب في الفاء الحرف (أن) حيث =

عطف عليه قول الكافر كأنه قيل: فيبتهج المؤمن بما حصل له من السرور البالغ ويقول الكافر: يا ليتني كنت ترابا.(١٨)

= دل على آن الفعلين (سمعت)، (عقرت) كأنهما حدثا في وقت واحد على غرار الآية: ﴿فلما أن جاء البشير ألقاه على وجهه﴾ [سورة يوسف، الآية ٩٦].
فالحرف (أن) جعل المجيء والإلقاء كأنهما في زمن واحد، وبهذا قوي معنى التعقيب في الفاء، ولا يصلح مكانها الواو الدال على مطلق الجمع، وأيضًا نرى الفاء تفصح عن مقدر، بحيث لا يصلح مكانها الواو، وهذا كما في الحديث الآتي: «قال أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ فحلبت كثبة من لبن في قدح فشرب حتى رضيت . . . إلخ» [*صحيح البخاري*، كتاب الأشربة، باب ١١، شرح وتصحيح مصطفى ديب البغا]. فالفاء هنا أفصحت عن محذوف مقدر مفهوم من السياق ويدل عليه تكرار هذا الحديث في كتاب اللقطة، باب ١١، في *صحيح البخاري*، ونصه: «فصببت على اللبن حتى برد أسفله فانتهيت إلى النبي ـ ﷺ ـ فقلت: اشرب يا رسول الله، فشرب حتى رضيت»، وكرر لفظ هذا الحديث أيضًا في كتاب المناقب، باب ٢٢.
فالمقدر كما دل عليه هذا الحديث، فانتهيت إلى النبي ـ ﷺ فقلت: اشرب، فشرب، فبمجرد أن وصل إلى النبي ـ ﷺ ـ وقال: اشرب، شرب ـ ﷺ.
وفي هذا كله لا يصلح مكانها الواو الدال على مطلق الجمع، وفي الشعر نتأمل في قول أبي ذؤيب الهذلي في وصف حمار الوحش وأتنه لما عُدن من حياة طيبة إلى طلب الماء فصادفن حتوفهن، فنجد الفاءات التي تظهر قوة الحركة واندفاعها وتلاحق الأحداث والاستجابات الخاطفة، وفي كل موضع للفاء نرى أن الواو لا يصلح أن يكون في موضع الفاء. يقول الشاعر:

فوردن والعيوق مقعد رابىء الـ ضرباء خلف النجم لا يتتلع
فكر عن في حجرات عذب بارد خصب البطاح تغيب فيه الأكرع
فشربن ثم سمعن حسادونه شرف الحجاب وريب قرع يقرع
فنكرنه فنفرن وامترست به هوجاء هاديه وهاد جرشع
فرمى فأنفذ في نجود عائط سهما فخر وريشه متصمع
فبدأ له أقراب هذا رائفا عجلاً فعيت في الكنانة يرجع
فرمى فألحق صاعديا مطحرا بالكشح فاشتملت عليه الأضلع
فأبدهن حتوفهن فهارب بذمائه أو بارك متجعجع

الحسن القيرواني ابن رشيق، *العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده* (القاهرة: مطبعة السعادة، د.ت)، ١: ١٢٩، ١٣٠.

(١٨) المضمر الذي جاوز حد البيان هو المعطوف عليه، وتقديره في آية سورة النبأ: فيبتهج المؤمن بما حصل له من السرور البالغ ويقول الكافر ياليتني كنت ترابا، فمعنى قوله: جاوز حد البيان أنه مفهوم من قول الكافر: ياليتني كنت ترابا.

وفي هذا الإضمار إشعار بأن المضمر جاوز حد البيان، كما أن في الإضمار السابق،[١٩] إيماء بأن المضمر جاوز حد الخفاء، ونظائر هذا في كلام الله ـ تعالى ـ،[٢٠] (و)[٢١] في تراكيب البلغاء أكثر من أن يحصى إلا أنه قلما يتنبه له. ومنها قول العلامة السكاكي في *المفتاح*: (وقل لي مثل بشار)،[٢٢] فإنه عطف على مقدر، أي ارجع إلى نفسك وقل.

أقول: وحق هذا النوع من الواو أن يلحق بالفاء في نحو قوله: (فقد جئنا خراسانا)،[٢٣]

---

(١٩) يقصد من قوله: الإضمار السابق، الإضمار في آية سورة النمل: ﴿فلما رأته حسبته لجة وكشفت عن ساقيها﴾ حيث أضمر (فشمرت ذيلها) قبل (وكشفت عن ساقيها) وقد جاوز حد الإخفاء لأنه لا يدرك إلا بالتأمل والتفكر.

(٢٠) نظائر هذه الآيات في كلام الله مثل قوله تعالى: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا ولو افتدى به﴾، [سورة آل عمران، الآية ٩١]، أي لو ملكه ولو افتدى به.

وجعل الزمخشري من هذا الباب قوله تعالى: ﴿أفكلما جاءكم رسول﴾ [سورة البقرة: الآية ٨٧]، حيث قال: ودخول الفاء في (أفكلما) يعطفه على المقدر، وقال في تفسير الآية (٥١) من سورة يونس، (أثم إذا ما وقع): ودخول حرف الاستفهام على (ثم) كدخوله على الواو. [الزمخشري، *الكشاف*، ١: ١٦٢؛ ٢: ٣٥١].

كما جعل الزمخشري من هذا قوله تعالى: ﴿أفتطمعون﴾ [سورة البقرة، الآية ٧٥]، كأنه قال: أتجهلون فتطمعون.

(٢١) سقط الحرف (و) من قوله: (وفي تراكيب البلغاء) في النسختين ووضعتها لاتساق الكلام.

(٢٢) موضع كلام السكاكي في كتابه *مفتاح العلوم*، ١٧٣.

(٢٣) هذه العبارة جزء من الشطر الثاني من مطلع أبيات للعباس بن الأحنف من بحر البسيط، والأبيات هي:

قالوا خراسان أقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا
ما أقدر الله أن يدني على شحط سكان دجلة من سكان جيحانا
من الذي كنت أرجوه وآمله؟ أما الذي كنت أخشاه فقد كانا
عن الزمان أصابتنا فلا نظرت وعذبت بصنوف الهجر ألوانا

انظر: أبو الفرج الأصفهاني، *كتاب الأغاني*، تحقيق عبدالكريم إبراهيم العزباوي ومحمود محمد فهيم باشراف محمد أبو الفضل إبراهيم (بيروت: مؤسسة جمال الدين للطباعة والنشر، د. ت.)، ٣:٨: ٢٤؛ عبدالقاهر الجرجاني، دلائل *الإعجاز*، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة: مكتبة الخانجي، د. ت.)، ٧٨، ٨٨، ٩٠. =

في التقليب،(٢٤) بالفصيحة.

وهذا النوع من الفصاحة غير مخصوص بهما بل يوجد في (بل) و (ثم) أيضًا.

أما وجودها في (بل) فكما في قول آدم - عليه السلام - بل قتلته، في رد قول قابيل(٢٥): ما كنت عليه وكيلا.

والقصة مذكورة في تفسير سورة البقرة،(٢٦) من *الكشاف*، وإنما قلنا: إن كلمة (بل) هنا فصيحة لأنها تفصح عن مقدر إذ بدونه لا يرتبط الكلام حق الارتباط ولا ينتظم حق الانتظام،(٢٧) وذلك المقدر يعلم حاله إن كان قول قابيل في معنى ما أدري، أو لست ببريء عن قتله، إن كان قوله في معنى أنا بريء عن قتله.

وأما وجودها في (ثم) فكما في قول صاحب *المفتاح*:(٢٨) وكان يتم الجواب

= وقد شبه عبدالقاهر الجرجاني موضع الفاء وما تفيده في هذا البيت ببيتين آخرين تمثل بهما أبو بكر الصديق حيث أتاه خالد بالفتح في هزيمة الأعاجم:

تمنانا ليلقانا بقـوم تخال بياض لأمهم السرابا
فقد لاقيتنا فرأيت حربا عوانا تمنع الشيخ الشرابا

فقال عبدالقاهر الجرجاني: انظر إلى موضع الفاء في قوله: (فقد لاقيتنا فرأيت حربا)، تجده يريد أن يبين أثر معنى التعقيب بالفاء في السامع، ولذلك نجد ابن كمال (المؤلف) سمى هذه الفاء، الفاء الفصيحة وذلك لأنها أفصحت عن معان في نفس القائل، ولا يرتبط الكلام بدونها، وهو في كل هذا يذكر أن هذا الإضمار قبل الواو، يكون أيضًا مع الفاء فلا يصلح مكانها الواو.

(٢٤) جاء في النسختين: (في التقليب بالفصيحة) والصواب: (في التعقيب بالفصيحة) وهو المراد.

(٢٥) يروى أن قابيل لما قتل أخاه هابيل اسودّ جسده وكان أبيض فسأله آدم عن أخيه، فقال: ما كنت عليه وكيلا، فقال آدم - عليه السلام - بل قتلته، في رد قول قابيل.
وحينئذ ينبغي أن يكون المقدر: ما أدري حاله، أو: أنا بريء عن قتله، فلربط الكلام ووصله وضعت (بل) للعطف على مقدر يعلم حاله من السياق.

(٢٦) جاء في النسختين: في تفسير سورة البقرة، والصواب: في تفسير سورة المائدة، (انظر: الزمخشري، *الكشاف*، ١: ٦٢٦) في تفسير الآية ٣٢ من سورة المائدة.

(٢٧) وهذا كما في قوله تعالى: ﴿كلا بل ران على قلوبهم ما كانوا يكسبون﴾ [سورة المطففين، الآية ١٤]، أي ليس قولهم: أساطير الأولين حقا، بل غلب على قلوبهم ما كانوا يكسبون من المعاصي.

(٢٨) السكاكي، *مفتاح العلوم*، ١٧٨.

بمجرد أن يقول: عصى،(٢٩) ثم ذكر المسند إليه وزاد فقال:(٣٠) فإن عطف قوله: ذكر المسند إليه بـ(ثم) يفصح عن مقدر يرتبط(٣١) الكلام، تقديره: ولم يقتصر عليه، ثم ذكر المسند إليه، وزاد، لا ينافي هذا كونها للتراخي من الرتبة.

---

(٢٩) رسمت (عصى) في النسختين هكذا، والصواب: (عصا) بالألف.

(٣٠) نص الآية: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى قال هي عصاي أتوكأ عليها وأهش بها على غنمي ولي فيها مآرب أخرى﴾ [سورة طه، الآيتان ١٧ـ١٨].
والمقصود من كلامه: أنه كان يتم الجواب بقوله: ﴿عصا﴾ لكنه ذكر المسند إليه وهو ﴿هي عصاي﴾ وزاد الفعل ﴿قال﴾: بيان أن المقام مقام تقرير حيث سأله: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾، فالاستفهام هنا للتقرير ليرتب عليه المعجزة فيها، وهنا كانت الحاجة إلى إصغاء السامع. لذلك بسط الكلام فذكر المسند إليه وهو (هي) وزاد قوله (قال)، وكان يتم الكلام بقوله (عصا) والشاهد هنا أن ابن كمال يستشهد بعبارة السكاكي: وكان يتم الكلام بمجرد أن يقول: (عصا) ثم ذكر المسند إليه وزاد فالمعطوف عليه بـ(ثم) تقديره، ولم يقتصر عليه والتقدير: ولم يقتصر عليه ثم ذكر المسند إليه وزاد. وبهذا يتم ربط الكلام بعضه ببعض، وفي هذا يقول ابن كمال: فإن عطف قوله: ذكر المسند إليه بـ(ثم) يفصح عن مقدر يرتبط بالكلام. فحسن هنا موضع (ثم) ولا يصح أن يوضع مكانها الواو. لأن معنى (ثم) التراخي، والواو تفيد مجرد الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه. كما لا يصح أن يكون مكانها (الفاء) لأن الفاء للتعقيب، ولا معنى للتعقيب هنا. فحرف العطف (ثم) أفاد وأفصح عن مقدر معطوف عليه كما هو الحال مع الفاء والواو، إلا أنها مع هذا أفادت التراخي فحسن موقعها في مثل هذا الكلام.

(٣١) صواب العبارة «يرتبط الكلام»: «يربط الكلام.»

Treatise Concerning the Conjunction "and" (waw al-atf), by Ibn Kamal Basha (d. A. H. 940): A Critical Study

M. H. Abou El-Fatouh

Associate Professor, Arabic Language Institute, King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. This treatise shows three things: (1) The conjunction "and" (*waw al-atf)* assumes participation in meaning and in parsing between the connected words. (2) The same conjunction may assume participation in parsing alone. (3) The conjunction "and" reveals an implied antecedent without which sentences connot be related to each other. The same case applies for other conjunctions such as: *"fa," "thumma,"* and *"bal."*